تباطؤ الاكتتابات يكشف كلفة التصعيد على اقتصاد السعودية



وبعد تراجع الإقبال على الاكتتابات وإلغاء شركات سعودية خططاً للطرح، اقترحت هيئة السوق المالية تشديد قواعد الإدراج، بينها إلزام المستثمرين المؤسساتيين بإثبات قدرتهم على تمويل طلباتهم، وتحميل متعهدي التغطية التزام شراء كامل الأسهم المطروحة.

وتأتي الإجراءات بعدما تراجع نشاط سوق الاكتتابات خلال 2026، وسط حذر المستثمرين من ضخ أموال جديدة في السوق السعودية، في وقت أثر فيه العدوان الأميركي على إيران والتوترات الإقليمية على شهية المخاطرة.

وكانت ثلاث شركات سعودية قد ألغت خطط طرحها خلال أغسطس بسبب ضعف الطلب المتوقع.

ويتزامن ذلك مع تصاعد المخاطر على مسارات الطاقة المرتبطة بالرياض؛ إذ أدى اضطراب هرمز إلى تعطيل جزء من صادرات النفط، بينما أدى تقدم أنصار الله على الساحل الغربي لليمن إلى زيادة الحصار في منطقة باب المندب. كما تعرض خط أنابيب الشرق-الغرب لهجوم في سبتمبر، ما أضاف ضغطاً جديداً على قدرة الرياض على تأمين مسارات بديلة.

وبذلك، تكشف أزمة الطروحات جانباً من كلفة البيئة الإقليمية المضطربة على الاقتصاد السعودي، في وقت تبدو فيه رهانات الرياض على جذب رأس المال وتنويع الاقتصاد أكثر تعرضاً لتداعيات الصراع مع إيران وتداعياته في اليمن والبحر الأحمر، فيما تبقى المواقف الأميركية عاملاً مؤثراً في مسار الأزمة.